ICC-ASP/20/36

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
6 December 2021
ARABIC
Original: English

الدورة العشرون
لاهاي، 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021

تقرير آلية الاستعراض المقدم عملا بالفقرة 9 من القرار ICC-ASP/19/Res.7

أولا. مقدمة

1- يُقدم تقرير آلية الاستعراض هذا عملا بالفقرة 9 من القرار ICC-ASP/19/Res.7 كما يُقدم تقريريها بشأن التقدم العام المحرز في عملها[1] عملاً بنفس القرار المذكور. وتنص الفقرة 9 على ما يلي:

"9. *تطلب* من آلية الاستعراض أن تقوم، بالتنسيق الوثيق مع جهات التنسيق التابعة للمحكمة وولايات الجمعية ذات الصلة، لتقديم معلومات محينة منتظمة إلى جميع الدول الأطراف عن طريق فرق العمل التابعة للمكتب، عن عملية الاستعراض بما في ذلك أي عقبات تعترض التقدم المحدد لإحاطة الجمعية علما بالتقدم الإجمالي في عملها، بشكل مثالي قبل 30 حزيران / يونيو 2021، وأن تقدم تقريرا عن عملية الاستعراض إلى الجمعية قبل وقت واف من انعقاد دورتها العشرين، عما يلي:

أ. التقدم المحرز في تقييم توصيات الخبراء المستقلين والتدابير المتخذة لتنفيذ عملية الاستعراض وإمكانية اتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها.

ب. التقدم المحرز في عمل ولايات الجمعية ذات الصلة بشأن المسائل المشار إليها في الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18/Res.7؛

ج. أي تقدم آخر في عملية الاستعراض؛"

ثانيا. ولاية آلية الاستعراض

2- وردت ولاية الآلية في القرار مع تحديد مواعيد نهائية لإتمام كل مرحلة من مراحل ولايتها.[2]

أ) اقتراح لتصنيف توصيات فريق الخبراء المستقلين والمسائل المتبقية المتعلقة بالاستعراض.

[1] https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM.Overall-progress.30Jun21.1950-ENG.pdf

[2] الفقرات 4(أ) و4(ب) و9 من القرار ICC-ASP/19/Res.7.

3- تقدم الآلية إلى المكتب والدول الأطراف "تصنيف التوصيات والمسائل المتبقية" في 30 نيسان/أبريل 2021، تماشيا مع الموعد النهائي المحدد في الفقرة 4 (أ) من القرار ICC-ASP/19/Res.7.[3]

4- ونظر المكتب في "تصنيف التوصيات والمسائل المتبقية" واعتمدها في 31 أيار/مايو 2021.[4] وفي تلك المرحلة من عمل الآلية، تشكل مشاركة الدول الأطراف في المناقشات حول التوصيات، بصرف النظر عن إسنادها، عنصرا مهما في العمل المستقبلي بشأن استعراض المحكمة، وقد سعى عدد من الدول الأطراف للحصول على تطمينات على أنه ستتاح لهم الفرصة للمشاركة في تلك المناقشات. وشددت الآلية على أن "التصنيف" سيكون بمثابة دليل أثناء عملية الاستعراض فيما يتعلق بالتقييم والتنفيذ على حد سواء حسب الاقتضاء.

ب) اقتراح خطة عمل شاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات القيام بإجراءات إضافية الممكنة.

5- تقدم الآلية إلى المكتب والدول الأطراف "اقتراح خطة عمل شاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات القيام بإجراءات إضافية الممكنة" ("خطة العمل الشاملة") في 30 حزيران/يونيو 2021،[5] وفقا للفقرة 4 (ب) من القرار. واعتمد المكتب "خطة العمل الشاملة" في 28 حزيران/يونيو 2021.[6]

6- وعلى غرار التصنيف، تنظر آلية الاستعراض إلى خطة العمل الشاملة على أنها خارطة طريق لتقييم جميع التوصيات أثناء عملية الاستعراض.

7- وتدرك الآلية تمام الإدراك أن الميسرين لم يقيموا جميع التوصيات التي كان من المقرر تقييمها وفقًا لخطة العمل الشاملة في عام 2021. وقد دارت في بعض الأحيان مناقشات ولكن كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت و/ أو المعلومات للوصول إلى نتيجة. وفي حالات أخرى، أُجلت مناقشة التقييم لأن المسؤولين حسب التصنيف لم يكونوا بعد في وضع يسمح لهم بإعطاء تقييمهم النهائي. وفي ضوء الجداول الزمنية الطموحة الموضحة أعلاه، تقر الآلية بالحاجة إلى قدر معين من المرونة فيما يتعلق بالجداول الزمنية. ومع ذلك، تطمح الآلية عموما إلى مواصلة النهج الطموح والحفاظ على نفس الوتيرة في عملية الاستعراض. ومع وجود استثناءات قليلة، نأمل أن يكتمل التقييم كما هو مخطط، وليس التنفيذ.

ج) آلية الاستعراض كمنبر للنقاش

8- ذكرت الآلية في "تقرير آلية الاستعراض كمنبر لنقاش توصيات فريق الخبراء المستقلين" الصادر بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على أنها قررت عند إسناد توصيات فريق الخبراء المستقلين في خطة العمل الشاملة، العمل من خلال الهياكل القائمة للجمعية.

9- وعقدت الآلية ست اجتماعات كمنبر للنقاش بتاريخ 13 و30 أيلول/سبتمبر و11 و22 و27 و28 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 ودعت المحكمة والجهات الفاعلة التي أسندت

[3] https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/Categorization%20of%20the%20IER%20Recommendations-final.29Apr21.1945.pdf

[4] https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/Bureau%20decision-Categorization.31May21.2400.docx.pdf .

[5] https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM-Comprehensive%20Action%20Plan-ENG.pdf

[6] https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/ICC-ASP20-BD-CPA-ENG.pdf

إليها التوصيات في خطة العمل الشاملة إلى إطلاع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن حالة تقييمهم للتوصيات. وأطلعت بعض الجهات الفاعلة المشاركين في الاجتماع عن حالة تنفيذ التوصيات بالإضافة إلى حالة تقييمها. وقيمت الاجتماعات التوصيات مع تحديد جدول زمني لتقييم نهاية النصف الثاني من 2021، بالترتيب التالي: التوصية 48 بشأن انتخاب نائبين للمدعي العام والتوصية 14 بشأن إعادة بناء الثقة الداخلية وإعادة تشكيل ثقافة عمل المحكمة والتوصية 87 والتوصية 129 والتوصية 130 بشأن استراتيجية للتعامل مع التنمر والتحرش والتحرش الجنسي وعدم التسامح معه والتوصية 15 بشأن المساواة بين الجنسين والتوصيات من 16 إلى 20 والتوصية 88 بشأن الموارد البشرية والتوصيات من 354 إلى 360 بشأن أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا والتوصية 350 بشأن سجل الخبراء في مجال الجبر والتوصية 169 بشأن التدابير السياسية الخارجية للدفاع عن المحكمة والتوصيتين 361 و362 بشأن علاقات جمعية الدول الأطراف والمحكمة والتوصية 163 بشأن استراتيجية الاتصالات والتوصية والتوصيات من 181 إلى 188 بشأن مدونة الأخلاقيات القضائية والتوصية من 185 إلى 188 بشأن الزمالة بين القضاة. وأخيرًا، عقدت الآلية مناقشة أولية حول التوصيات من 1 إلى 13 بشأن الحوكمة الموحدة. وترد المعلومات بخصوص هذه المناقشات كاملة في تقرير 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

10- وتحيط الآلية علماً بتقارير الميسرين المتعلقة بالمسائل ذات الصلة الموكولة لهم كمنبر للنقاش، وحالة تقييم التوصيات المسندة إليهم من جانب الجهات الفاعلة في إطار خطة العمل الشاملة (انظر المرفق الأول).

(1) التقدم المحرز في تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين والتدابير المتخذة لتنفيذ عملية الاستعراض وإمكانية اتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها.[7]

11- وتنظر الآلية بحرص إلى تقارير الميسرين المشار إليها في المرفق الأول، بالإضافة إلى المناقشات التي أثيرت في الاجتماعات الست للآلية كمنبر للنقاش. وفي هذا الصدد، تدرج الآلية ضمن هذه الوثيقة مصفوفة معنونة "التقدم المحرز في تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين" (المرفق الثاني). وتقدم المصفوفة لمحة عامة عن التقدم المحرز في تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين والتدابير المتخذة لتنفيذ عملية الاستعراض وإمكانية اتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها مع تحديد جدول زمني لتقييم النصف الثاني من 2021 في خطة العمل الشاملة، والتوصيات التي يجب أن يبدأ بشأنها النقاش في أقرب وقت، أي في عام 2021.

12- وتشير الآلية إلى أن المكلفين بالولايات ناقشوا التوصيات المسندة إليهم كمنبر، وأن المحكمة أطلعت، حسب الاقتضاء، الميسرين المعنيين على تقييمها للتوصيات، مشيرة في هذا الصدد إلى التوصيات التي قيّمتها إيجابياً أو سلبياً والتوصيات التي لا يزال التقييم جاريًا بشأنها.

13- ومن وجهة نظر الآلية، توفر المصفوفة للدول الأطراف وجميع أصحاب المصلحة نظرة عامة بشأن حالة عملية الاستعراض. وللحصول على صورة جلية، ينبغي قراءة المصفوفة مقرونة بخطة العمل الشاملة. وتعد المصفوفة وثيقة واقعية بحتة كما أنها تستند

[7] المرجع نفسه، الفقرة 9 (أ)

على تقارير مختلف الميسرين والآلية. وتَعتبر الآلية المصفوفة وثيقة مواكبة ستتضمن أي تقدم يُحرز في التقييم وأي إجراءات متخذة، بما في ذلك تنفيذ هذه التوصيات التي تم تقييمها إيجابيا. وتقترح الآلية تعميم نسخة محينة من المصفوفة في النصف الأول من عام 2022 وتحديث آخر قبل الدورة الحادية والعشرين للجمعية.

(2) التقدم المحرز في عمل ولايات الجمعية ذات الصلة بشأن المسائل المشار إليها في الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18/Res.[8]

14- فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها في الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18/Res.7،[9] تشير الآلية إلى أن ولايات الجمعية ذات الصلة قد أبلغت المكتب بنتائج أعمالها خلال عام 2021، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق الخبراء المستقلين. وتنص الفقرتان 18و19 على ما يلي:

"18- *تطلب* إلى المكتب معالجة القضايا التالية على سبيل الأولوية في عام 2020، من خلال الأفرقة العاملة وسبل التيسيير المتاحة التابعة لها، بطريقة شاملة للجميع تماما، تماشيا مع الولايات المسندة إليها، والشروع في المشاورات في بداية العام، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجمعية في دورتها العادية القادمة:

أ) تعزيز التعاون،

ب) عدم التعاون،

ج) التكامل والعلاقة بين الولايات القضائية الوطنية والمحكمة،

د) التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين؛

19- *تطلب* أيضا إلى المكتب من خلال أفرقته العاملة وسبل التيسيير المتاحة التابعة لها دراسة أي مسائل متبقية يتعين معالجتها بهدف تحديد التدابير الملموسة الواجب اتخاذها وتقديم تقرير إلى رئاسة الجمعية كجزء من الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة عشرة؛"

15- وتشير الآلية إلى أن ولايات الجمعية قد قدمت تقريرا عن حالة تقييمات توصيات المحكمة، بالإضافة إلى الخطوات المتخذة بهدف تنفيذها. وتوصي الآلية بأن يواصل المكلفون بالولاية فيما يتعلق بالمسائل المذكورة في الفقرتين 18 و19 من ICC-ASP/18/Res.7 عملهم بشأن التوصيات المسندة إليهم كمنبر للنقاش في خطة العمل الشاملة وتقديم تقرير إلى الدورة الحادية والعشرون للجمعية.[10]

(3) أي تقدم آخر في عملية الاستعراض

16- سعت الآلية دائما إلى مراعاة مبادئ الشفافية والشمولية في جميع مراحل ولايتها، وتحقيقا لهذه الغاية، تشاورت على نطاق واسع في كل مرحلة من مراحل عملها مع الدول الأطراف ورئيس الجمعية ونواب الرئيس والمحكمة، وخاصة جهات التنسيق التابعة للمحكمة، بالإضافة إلى المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد استفادت اجتماعات الآلية، كمنبر للنقاش، من الترجمة الشفوية إلى لغات عمل المحكمة ما ساعد

[8] المرجع نفسه، الفقرة 9 (ب)

[9] استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي.

[10] ستضمن هذه الولاية في قرار الاستعراض.

بشكل كبير في ضمان الشمولية في عملها. وتعرب الآلية عن امتنانها إلى قلم المحكمة وقسم خدمات اللغة لما قدماه من مساعدة قيمة في هذا الصدد.

ثالثا. الخطوات المقبلة

17- تعتزم الآلية مواصلة عملها في عام 2022 تماشياً مع خطة العمل الشاملة ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية. وعملاً بخطة العمل الشاملة، ستستمر الآلية في العمل كمنبر للنقاش في تقييم تلك التوصيات التي أسندتها لنفسها في عام 2022. وفي هذا الصدد، تشير الآلية إلى جملة أمور من بينها التقييم المستمر للتوصيات المتعلقة بالحوكمة الموحدة وتقييم التوصيات المتعلقة بمشاركة الضحايا ومسألة الولاية وتقييم التوصيات بشأن العلاقات مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وستُقدم خطة عمل أكثر تفصيلاً بداية عام 2022.

18- وستواصل الآلية، بما يتوافق مع ولايتها، رصد التقدم العام بشأن عملية الاستعراض فيما يتعلق بالتقييم واتخاذ المزيد من التدابير، بما في ذلك التنفيذ، حسب الاقتضاء. وتقترح الآلية مواصلة تتبع التنفيذ من خلال جدول زمني يتم وضعه في عملية التقييم. وستُطلع الآلية بانتظام الدول الأطراف وجميع أصحاب المصلحة على عملها من خلال الإحاطات والتقارير والمصفوفة.

19- وأخيرا، يمكن للآلية، حسب الاقتضاء، أن تكون بمثابة منبر من أجل/ أو تيسير نقاشات المائدة المستديرة بشأن التوصيات التم تم تقييمها إيجابيا.

شكر وتقدير

20- يود ممثلو الدول الأطراف (الرؤساء المشاركون) في آلية الاستعراض أولاً الإعراب عن عميق امتنانهم لجهات التنسيق القطرية المخصصة، السيدة مونيكا موسمات شاهانارا والسيدة ناوريد شارمين والسيد ناصر الدين (بنغلاديش) والسيد جيم موسكوسو والسيد خوسيه خوان هيرنانديز (شيلي) والسيدة بولينا دودزيك والسيد واديسلاو مانتوفيل، وخلفه السيدة كاتارزينا بادلو-بيكالا (بولندا)، على دورهم الداعم وإسهاماتهم القيمة في عمل الآلية.

21- ويود أعضاء الآلية أيضا الإعراب عن امتنانهم لجهات التنسيق الثلاث التابعة للمحكمة، السيد جايمس ستيوارت، نائب المدعي العام، والسيد هيراد أبتاهي، رئيس ديوان الرئاسة، والسيد أوزفالدو زافالا غيلر، كبير المساعدين الخاصين لقلم المحكمة، على العمل التعاوني والروح العالية للمشاركة في عمل الآلية والاعتراف بجهودهم رغم العمليات الانتقالية الصعبة للسلطة القضائية ومكتب المدعي العام.

22- وتعترف الآلية أيضا بدعم ومشورة رئيسة الجمعية السيدة سيلفيا فيرنانديز دي كورماندي ونائب الرؤساء، السفير روبرت را (كندا) والسفيرة كاترينا سيكوينسوفا (الجمهورية التشيكية). وتَدين الآلية بشدة لأمانة الجمعية العامة، وخاصة السيدة غايل راموتار، على تقديم المساعدة المتسقة والفعالة والاستجابة طوال عمل الآلية.

المرفقان
المرفق الأول
تقارير المكلفين بولايات الجمعية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة الموكولة لهم كمنبر للنقاش

1) تقارير المكلفين بولايات الجمعية

أ) تقرير المكتب عن الفريق الدراسي المعني بالحوكمة (ICC-ASP/20/21)
ب) تقرير المكتب عن التكامل (ICC-ASP/20/22)
ج) تقرير المكتب عن عدم التعاون (ICC-ASP/20/23)
د) تقرير المكتب عن التعاون (ICC-ASP/20/26)
ه) تقرير المكتب عن متأخرات الدول الأطراف (ICC-ASP/20/27)
و) تقرير المكتب عن التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في تعيين موظفين في المحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/20/29)
ز) تقرير للمكتب بشأن استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة (ICC-ASP/20/30)
ح) تقرير المكتب بشأن وضع الجدول الزمني لدورات الجمعية (ICC-ASP/20/33)
ط) تقرير مكتب المساعدة القانونية (ICC-ASP/20/39)

2) مجموعة تقارير المكلفين بولايات الجمعية بشأن توصيات فريق الخبراء المستقلين (ICC-ASP/20/39)

أ) تقرير المكتب عن استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية بشأن توصيات فريق الخبراء المستقلين، بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
ب) تقرير ميسري الميزانية بشأن توصيات فريق الخبراء المستقلين، بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
ج)تقرير حول موضوع التكامل في توصيات فريق الخبراء المستقلين، بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
د) تقرير آلية الاستعراض كمنبر لنقاش توصيات فريق الخبراء المستقلين، بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

المرفق الثاني

مصفوفة

التقدم المحرز في تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين

التوصيات	تقييم النتيجة المتوصل إليها (بالإضافة إلى التاريخ)	تاريخ التنفيذ	تعليقات
التوصية 14	إيجابي	فورا	جاري التنفيذ
التوصية 15	إيجابي	فورا	جاري التنفيذ
التوصية 16	إيجابي	بداية عام 2022	
التوصية 17	إيجابي	نفذت في عام 2020	
التوصية 18	إيجابي	نهاية عام 2021	
التوصية 19	إيجابي	الربع الأول 2022	
التوصية 20	إيجابي	نفذت في عام 2020	نفذت بالفعل
التوصية 35			
التوصية 48	سلبي		تمت إعادة هيكل نائبي المدعي العام، في حين ظلت العواقب المالية جزء من مناقشة الميزانية
التوصية 55	إيجابي	2022	النتيجة النهائية معتمدة على مناقشة الميزانية
التوصية 65	إيجابي	2022	
التوصية 67	إيجابي	2022	
التوصية 68	إيجابي	2022	
التوصية 71	إيجابي	2022	يمكن للمدعي العام تحديد الأولويات بعد الموافقة على الميزانية
التوصية 76	معلقة جزئيا	2022 (تنفيذ جزئي)	اتخاذ قرار لتعزيز مشاركة الدولة الطرف في الإطار القانوني القائم؛ ما يزال تعميق النظر في مناقشات نموذج الحوكمة معلقا
التوصية 77	معلقة		تتعلق بمناقشات نموذج الحوكمة
التوصية 87	إيجابية	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 88	إيجابي	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 91	إيجابي	فورا	تعكف المحكمة بالفعل على تنفيذ التوصية
التوصية 93	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل

التوصية 110	سلبي		كان رد فعل قوة الدفاع شعبية التابعة للأمم المتحدة هو أنها قوة لا تناسب القضاة. من ناحية أخرى تُتاح إمكانية قيام المرشحين بتقديم تصريحات إلى المنظمة الدولية للهجرة أثناء انتخابهم. (جديد) سيجري استشارة اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.
التوصية 115	معلقة		تواصل المحكمة النظر في الآثار المترتبة. ويمكن استكشاف السبل من أجل تجسيد روح هذه التوصية لفئات معينة من غير الموظفين
التوصية 116	معلقة		تُفسر جنبا إلى جانب مع التوصية 117
التوصية 117	معلقة	2022	ستستكشف المحكمة ما يمكن أن يقوم به قاضي الدرجة الأولى بما يتماشى مع التوصية 117. ومع ذلك، تم التأكيد على أن التكاليف ستكون أعلى مقارنة بالنزاعات التي يتعامل معها الموظفون المتطوعون.
التوصية 118	إيجابي	2022	أدرج اقتراح في الميزانية المقترحة لعام 2022 من أجل الحصول على موارد لمدة ستة أشهر بخصوص تقديم خدمات أمين المظالم. وإذا انتقلت المحكمة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، فسيتعين على المحكمة الاستفادة من خدمات UMOMS
التوصية 119	معلقة		مرتبطة بالتوصية 117. وكممارسة عامة، يواكب أمين المظالم عملية الوساطة.
التوصية 120	معلقة		يتواصل تقييم مزايا وعيوب الانتقال من محكمة منظمة العمل الدولية للاستئناف إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، وستكون جزءًا من الدراسة التي ستعدها المحكمة. يفضل مجلس اتحاد الموظفين الاحتفاظ بمحكمة منظمة العمل الدولية للاستئناف
التوصية 121	معلقة		
التوصية 129	إيجابي	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 130	إيجابي	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 139	معلقة		
التوصية 140	معلقة		أعربت الدول الأطراف عن دعمها الواسع لمواصلة النظر في مسألة السيولة

			والمتأخرات كأولوية استراتيجية لمستقبل المحكمة
التوصية 141	معلقة		
التوصية 142	إيجابي	أوائل عام 2022	ستوفر المحكمة هذه الهياكل التنظيمية للدول الأطراف في أوائل عام 2022 إلى جانب الميزانية المعتمدة لعام 2022
التوصية 146	إيجابي	2022	
التوصية 148	معلقة		
التوصية 149	سلبي		لا توجد المحكمة في وضع يتيح لها دعم هذه التوصية، إذ تتوفر المحكمة بالفعل على قناة ضخمة للاتصال بالأمم المتحدة على مستوى المحكمة في شكل مكتب الاتصال بنيويورك. وتوافق المحكمة على الفكرة العامة ولكن التوصية لا تنطبق على هذا النحو بسبب مخاوف بشأن استقلالية مكتب المدعي العام أو حياد قلم المحكمة أو ضمانات السرية.
التوصية 151			
التوصية 152	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 153	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 163	الجزء الأول - إيجابي الجزء الثاني - "خطة توعية لكل بلد حالة"	النصف الثاني من عام 2022	
التوصية 169	إيجابي	النصف الأول من عام 2022	ترى آلية الاستعراض أن التنفيذ يجب أن يتم تحت رعاية المكتب
التوصية 171	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 172	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 174	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 178	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 179	إيجابي	فورا	نفذتها المحكمة بالفعل
التوصية 180	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 181	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 182	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 183	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 184	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 185	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 186	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل

التوصية 187	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 188	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 189	إيجابي	فورا	تقارير المحكمة "التنفيذ الفعلي"
التوصية 190	إيجابي	2022	قد يكون التنفيذ معقدًا. في حين يود القضاة أن يكون لهم رأي في تكوين فريق المراجعة
التوصية 191	إيجابي	فورا	
التوصية 192	إيجابي	فورا	نُفذت هذه التوصية بالفعل بواسطة دليل ممارسات الدوائر.
التوصية 193	إيجابي	فورا	سيحاول القضاة دائمًا اتباع دليل ممارسات الدوائر
التوصية 199	إيجابي	فورا	كما ورد في البلاغ الصحفي للمحكمة، اتفق القضاة على تدابير ملموسة لتنفيذ هذه التوصية في معتكفهم في نوفمبر 2021
التوصية 204	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 206	إيجابي	2022	يقترح الفريق الدراسي المعني بالحوكمة طريقًا للمضي قدمًا في عام 2022
التوصية 213	معلقة		سيناقش القضاة هذه التوصية في معتكف نوفمبر 2021
التوصية 214	معلقة		
التوصية 215	معلقة		
التوصية 219	إيجابي	فورا	لا ترى هيئة رئاسة المحكمة دورًا لها ولكن يجب تركها للقضاة في الدوائر.
التوصية 220	إيجابي	فورا	نُفذت هذه التوصية باعتماد المبادئ التوجيهية الداخلية بشأن صياغة الأحكام والمبادئ التوجيهية بشأن هيكل الحكم في عام 2019
التوصية 221	إيجابي	2022	نوقشت طرائق أخرى خلال معتكف القضاة في نوفمبر 2021
التوصية 225	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 226	معلقة		
التوصية 227	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 228	معلقة		نفذت بالفعل
التوصية 232	معلقة		
التوصية 233	معلقة		
التوصية 234	معلقة		
التوصية 235	معلقة		

التوصية 237	معلقة		
التوصية 238	معلقة		تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022
التوصية 239	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 240	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 241	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 242	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 243	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 244	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 245	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 246	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 247	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 248	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 249	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته

التوصية 250	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 251	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 252	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 254	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 255	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 256	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 257	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 258	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 259	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 260	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 262	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 263	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 264	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة

			الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 265	معلقة		شُرع في التقييم ولكن تم تأجيل النتيجة إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 266	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 267	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 269	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 270	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 271	معلقة		تم تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022 لإتاحة الفرصة لمكتب المدعي العام لتقديم مساهماته
التوصية 272	إيجابي	فورا	يشير مكتب المدعي العام إلى أنه يظل مرنا في نهجه لأنه يرى أنه لا يلزم ترجمة جميع الشراكات إلى اتفاقات وترتيبات.
التوصية 273	إيجابي	فورا	تقييم إيجابي فيما يتعلق بالتنفيذ ولكن ضمن قيود عملية معينة. ويواصل مكتب المدعي العام استكشاف وتعزيز الممارسات والإجراءات المعيارية، حيثما أمكن ذلك.
التوصية 274	إيجابي	فورا	تقييم إيجابي فيما يتعلق بالتنفيذ ولكن ضمن قيود عملية معينة. وقد واجه مكتب المدعي العام بعض الصعوبات فيما يتعلق بعدد القوانين المختلفة والمتطلبات القانونية في مختلف الدول الأطراف، وأضاف أنه كان من الصعب إتاحة نهج واحد يناسب الجميع.
التوصية 275	إيجابي	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 276	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل جزئيا
التوصية 277	إيجابي	2022	يشير مكتب المدعي العام إلى أن تنفيذها سيتطلب الوقت والموارد

التوصية 278	إيجابي	فورا	قد يكون التنفيذ محدودًا في نطاقه بسبب القيود القانونية الحالية
التوصية 279	إيجابي	فورا	نفذها بالفعل مكتب المدعي العام
التوصية 281	إيجابي	فورا	نفذها بالفعل مكتب المدعي العام
التوصية 284			تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022
التوصية 285	إيجابي	فورا	يبذل مكتب المدعي العام جهودًا لزيادة مشاركة فريق تعقب المشتبه بهم على نطاق واسع (SALTT) مع وكالات إنفاذ القانون الوطنية
التوصية 292			تأجيل التقييم إلى النصف الأول من عام 2022
التوصية 305	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 306	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 307	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 308	معلقة		تشعر المحكمة بالقلق إزاء عواقب الميزانية
التوصية 309	إيجابي	فورا	نُفذت بالفعل
التوصية 310	إيجابي	فورا	نُفذت من خلال اختبار متعدد الأوجه لـوجود "اشتباه معقول يفرض الإدانة"
التوصية 311	إيجابي	فورا	نُفذت بالفعل مصادفة ولكن ستُنفذ بطريقة أكثر تنظيما
التوصية 312	إيجابي	فورا	نُفذت بالفعل مصادفة ولكن ستُنفذ بطريقة أكثر تنظيما
التوصية 313	إيجابي	فورا	سيتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 314	إيجابي	فورا	سيُضفى الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 315	إيجابي	فورا	سيُضفى الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 316	إيجابي	فورا	سيُضفى الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 317	إيجابي	فورا	سيُضفى الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 318	إيجابي	فورا	سيُضفى الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 319	إيجابي	فورا	سيُضفى الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية
التوصية 320	إيجابي	فورا	

التوصية 321	نفي		تفضل المحكمة الاحتفاظ بالقواعد الحالية المتعلقة بتكوين اللجنة الاستشارية المعنية بالنصوص القانونية
التوصية 322	معلقة		
التوصية 323	معلقة		
التوصية 324	معلقة		
التوصية 325	معلقة		
التوصية 326	معلقة		
التوصية 327	معلقة		
التوصية 328	إيجابي	يُحدد لاحقا	قُيمت هذه التوصية بشكل إيجابي، عقب تعديلها بواسطة مشروع القرار المتفق عليه بشأن المساعدة القانونية الذي يطلب من المحكمة مراجعة نظام المساعدة القانونية) (انظر الخيار 1)
التوصية 329	إيجابي	النصف الأول من عام 2022	ستدرس المحكمة طرائق مناسبة أخرى
التوصية 331	إيجابي	النصف الأول من عام 2022	تنظر المحكمة في طرائق التنفيذ
التوصية 332	إيجابي	فورا	
التوصية 333	إيجابي	فورا	سيتم تضمينها في إصلاح سياسة المساعدة القانونية
التوصية 334	إيجابي	فورا	سيتم تضمينها في إصلاح سياسة المساعدة القانونية
التوصية 335	إيجابي جزئيا		انظر تعليقات المحكمة على التوصية 115
التوصية 350	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 352	معلقة	النصف الأول من عام 2022	
التوصية 353	إيجابي	النصف الأول من عام 2022	يوافق الصندوق الاستئماني للضحايا على التوصية
التوصية 354	إيجابي	النصف الأول من عام 2022	
التوصية 355	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 356	إيجابي	فورا	نفذت بالفعل
التوصية 357	إيجابي	فورا	يجري تنفيذها
التوصية 358	معلقة	النصف الأول من عام 2022	متعلقة بتقييم التوصية 354
التوصية 361	إيجابي	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 362	إيجابي	فورا	جاري الالتزام بها
التوصية 371	معلقة		تُغلق في عام 2022

التوصية 372	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 373	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 374	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 375	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 376	معلقة		ستنتهي في النصف الأول من عام 2022
التوصية 377	معلقة		تُغلق في النصف الأول من عام 2022
التوصية 378	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 379	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 380	معلقة		تُغلق في عام 2022
التوصية 381	إيجابي	2022	نوقشت طرائق التنفيذ بمزيد من التفصيل في الفريق الدراسي المعني بالحوكمة
التوصية 382	إيجابي	2022	نوقشت طرائق التنفيذ بمزيد من التفصيل في الفريق الدراسي المعني بالحوكمة
التوصية 383	إيجابي	2022	نوقشت طرائق التنفيذ بمزيد من التفصيل في الفريق الدراسي المعني بالحوكمة
التوصية 384	إيجابي	2022	نوقشت طرائق التنفيذ بمزيد من التفصيل في الفريق الدراسي المعني بالحوكمة